أما مواقف الدول الثلاث الأخرى، الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، فقد كانت مختلفة. فالموقف الفرنسي لم يكن ثابتاً في تأييده للتقسيم. وفي مرحلة لاحقة، أيدت فرنسا استبدال قرار التقسيم بمشروع الوصاية الأميركي، الذي لم تكتب له الحياة، وان أعلنت في الوقت نفسه انها ستفتح قنصلية عامة في تل ــ أبيب، كبادرة حسن نية تجاه اليهود (ص ٢٨٣). وكان ممثلو الوكالة اليهودية في الأمم المتحدة قد لاحظوا أن المندوب الفرنسي الدائم في المنظمة، الكسندر بارودي، غالباً مايتدخل في مسائل اجرائية تضر بمصلحة الصهيونيين (ص ٦٨)، ولذلك سعوا لدى الحكومة الفرنسية لحملها على اصدار تعليمات أكثر الزاماً له (ص ٢٠٠ ــ ٢٠٢)، الى أن تمكنوا من الحصول على وعد مفاده، أن فرنسا ستكون على استعداد لتأييد المقترحات والمشاريع التي تهم الصهيونيين، شريطة أن تتولى دولة أخرى، يفضل أن تكون الولايات المتحدة، المبادرة والقيادة (ص ٣٣٧). واكتفى الصهيونيون بذلك، لتقديرهم أن فرنسا لن تستطيع الذهاب بعيداً في تأييدها لهم «بسبب الوضع الحساس في شمال أفريقيا (ص ٣٨٨)، التي كانت آنذاك تحت حكمها، وسعياً للحفاظ على هدوء العرب هناك.

وفي ضوء هذين الموقفين: السوفياتي والفرنسي، اللذين لا يؤمل منهما الكثير، صهيونياً، ازدادت أهمية موقفي بريطانيا والولايات المتحدة، فركز الصهيونيون معظم جهودهم السياسية على هاتين الدولتين؛ سعياً لتحييد الأولى وتجنب «الضرر» الذي يمكن أن تلحقه بهم، وكسب تأييد الثانية، الذي اتضح أنه لا بد منه لاقامة دولة يهودية. فبالنسبة لبريطانيا، كان التقييم الصهيوني لسياستها في الشرق الأوسط، حسب رأي بعض الدوائر الصهيونية، بأنها «تتعارض كلياً مع أشد المصالح اليهودية حيوية في فلسطين. فالخط [السياسي البريطاني] هو رعاية الجامعة العربية وتأييدها. وبريطانيا ملتصقة بثبات بهذا الاتجاه، اذ ان الجامعة العربية هي أداتها للنفوذ والسيطرة في الشرق الأوسط»، وذلك على حد تعبير موشي شاريت (شرتوك)، وهو آنذاك رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، والقوة المحركة للنشاط السياسي الصهيوني، في حديث له مع مارشال، وزير الخارجية الأميركي (ص ٥١٥). ولم يكن هنالك من جديد، على كل حال، في هذا التقييم الصهيوني للسياسة البريطانية في الشرق الأوسط، اذ كان الصهيونيون قد توصلوا اليه، عملياً، بعد صدور الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩[٧]، بالقيود التي فرضها على هجرة اليهود الى فلسطين واستملاكهم للأراضي فيها، وذلك رغبة في التهدئة بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية. وقد اعتبر الصهيونيون ذلك بمثابة بداية تحول نحو فسخ «التحالف» الصهيوني ــ البريطاني، الذي كان قد تبلور خلال المرحلة الأخيرة من الحرب العالمية الأولى واستمر منذ ذلك الوقت، ومن ثم استبداله بتحالف مع العرب. وازداد هذا الاعتقاد لدى الصهيونيين رسوخاً بعد أن راحت بريطانيا تسعى حثيثاً، منذ مطلع الأربعينات، لاخراج فكرة الجامعة العربية الى حيز الوجود.

وانطلاقاً من هذا التقييم، وما ان صدر قرار تقسيم فلسطين، الذي قضى أيضاً بانهاء الانتداب البريطاني على البلد، حتى سارع دافيد بن ــ غوريون، وهو آنذاك رئيس ادارة الوكالة اليهودية، الى لقاء المندوب السامي البريطاني، السير ألن كنينغهام، معرباً عن أمله بـ«فراق ودي»، لا ينبغي أن يكون بالضرورة «ضد العرب ولا على حسابهم»